البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

التقرير السنوي
لميزان المدفوعات العراقي
(2023)

المحتويات	الصفحة

قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات		أ- ب
المقدمة		ج
-1	الحساب الجاري	1
1-1	الميزان التجاري	1
2-1	ميزان الخدمات	3
3-1	حساب الدخل الأولي	6
4-1	حساب الدخل الثانوي	7
-2	الحساب الرأسمالي	8
-3	الحساب المالي	8
1-3	صافي الاستثمار المباشر	8
2-3	استثمار الحافظة	8
3-3	الاستثمارات الأخرى	9
4-3	الأصول الاحتياطية	10
-4	صافي السهو والخطأ	11

قائمة الاشكال		الصفحة

1	المساهمة النسبية للصادرات السلعية لعام 2023	2
2	المساهمة النسبية للاستيرادات السلعية لعام 2023	3
3	المساهمة النسبية لصادرات الخدمات لعام 2023	3
4	المساهمة النسبية لإستيرادات الخدمات لعام 2023	4
5	المساهمة النسبية لصادرات السلع والخدمات لعام 2023	5
6	المساهمة النسبية لإستيرادات السلع والخدمات لعام 2023	5
7	حساب الدخل الاولي لعام 2023	7

8	حساب الدخل الثانوي لعام 2023	7
9	استثمار الحافظة لعام 2023	9
10	الاستثمارات الاخرى لعام 2023	10
11	الاصول الاحتياطية لعام 2023	11
12	فقرة صافي السهو والحذف لعام 2023	12

قائمة الجداول		الصفحة
1	الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسة لميزان المدفوعات	12

قائمة المفاهيم الرئيسة لميزان المدفوعات

أولًا: الحساب الجاري: يُسجَّل الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

1. **الميزان التجاري:** يُسجَّل الميزان التجاري الفروقات بين الصادرات السلعية واستيراداتها.
2. **ميزان الخدمات :** يُسجَّل ميزان الخدمات الفروقات بين صادرات الخدمات واستيراداتها ، ويتم تبويب أنواع الخدمات المصنفة في هذا الميزان وفقًا لنوع الخدمة المقدمة وليس حسب الجهة المقدمة للخدمة وذلك بالترابط الوثيق بين دليل التجارة الدولية في الخدمات وبين دليل ميزان المدفوعات.
3. **حساب الدخل الأولي:** يُبيّن حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.

أ. **حساب توليد الدخل** (والذي يُسجَّل فيه الدخل المتولد في عملية الإنتاج) ويقع بضمنه تعويضات العاملين الموسميين (لأقل من سنة) والتي تُعد اجورهم دخلًا عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج.

ب. **حساب تخصيص الدخل الأولي** (والذي يسجَّل فيه الدخل الأولي الذي يُعزى إلى الوحدات المؤسسية المسؤولة عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية).

4. **حساب الدخل الثانوي:** يُبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتتخذ تحويلات الدخل الثانوي هذه شكلًا نقديًا أو عينيًا، كما تقسم هذه التحويلات إلى :

أ. **التحويلات الخاصة :** وتشمل هذه التحويلات تحويلات العاملين لأكثر من سنة ، والمساعدات المحولة سواء كانت بين أفراد أو أسر معيشية بغض النظر عن صلة القرابة.

ب. **التحويلات الرسمية:** وتشمل الضرائب على الدخل والثروة والمزايا والمساهمات الاجتماعية والاشتراكات والمنح.

ثانيًا : الحساب الرأسمالي

يعرض الحساب الرأسمالي التحويلات الدائنة والمدينة للأصول الثابتة غير المنتجة غير المالية (كالموارد الطبيعية، وعقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية) والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، ويعمل هذا الحساب مع الحساب الجاري كبند يوازن الحساب المالي، حيث يُبيّن كلٍ من الحسابين (الجاري + الرأسمالي) المعاملات غير المالية ليمثل رصيديهما صافي الإقراض أو الإقتراض غير المالي، فيما يُبيّن الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الإقتراض.

ثالثًا: الحساب المالي

يُسجَّل هذا الحساب المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الاقتراض ويعرف صافي الإقراض على أنه تقديم الاقتصاد أموالًا إلى العالم الخارجي أي إرتفاع الاصول ، أمّا صافي الاقتراض فهو قيام باقي العالم بتقديم الأموال إلى الاقتصاد المعني أي انخفاض الاصول، مع الإشارة إلى وجوب مساواة الرصيد الكلي لهذا الحساب مع مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي)، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب:

1. **صافي الاستثمار المباشر:** يُعَدُ الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات استثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته نحو (10%) أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل نحو (10%) من القوة التصويتية.

ويتم هذا النوع من الاستثمار من أجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في اقتصاد واحد في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي.

استثمار الحافظة: يشمل استثمار الحافظة المعاملات في الأوراق المالية والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية غير المضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية أي التي تملك قوة تصويتية اقل من (10%)، وتتميز الأوراق المالية المضمنة تحت بند استثمار الحافظة بتيسير تداولها مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها وهذا يمثل للمستثمرين فرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة، فضلًا عن ارتفاع درجة سيولة التداول في تلك الأدوات المالية.

2. **الاستثمارات الأخرى:** تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى والعملة والودائع والقروض ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة والائتمانات والسلف التجارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة.
3. **الأصول الاحتياطية:** يتضمن جانب الأصول الاحتياطية الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية) وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولًا بالعملة الأجنبية وأصولًا موجودة بالفعل، ويستبعد منها الأصول المحتملة.

أ. **حقوق السحب الخاصة:** تُعدُّ حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملًا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة مبادلة تلك الحقوق بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، حيث تعمل هذه الوحدات كعنصر مكمل لاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي لدعم اقتصاداتها وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة.

ب. **الذهب النقدي:** هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به على شكل سبائك تصل نسبة نقائها إلى (995 بالألف) ويتم تداولها في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية[1].

ت. **وضع الاحتياطي لدى الصندوق:** ويعبر هذا الوضع عن شريحة الاحتياطي أي المبالغ بالعملة الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق خلال مدة قصيرة، وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض) في حساب الموارد العامة تكون متاحة بسهولة للبلد العضو من خلال إجراء عمليات شراء من شريحة الاحتياطي وتكون متاحة خلال مدة زمنية يتم الإتفاق عليها.

ث. **الموجودات الأجنبية:** وتشمل ما يأتي:

- **العملة والودائع:** وتشـــمل الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التســـويات الدولية وغيرها من شـــركات تلقي الودائع غير المقيمة واتفاقات الودائع في حســـابات الصـــندوق الائتمانية القابلة للاســـترداد بسهولة لتسوية احتياجات ميزان المدفوعات.
- **الأوراق المالية:** وتتضمن سندات الملكية وسندات الدين السائلة والقابلة للتداول والصادرة عن كيانات غير مقيمة ومن بينها الأوراق المالية طويلة الأجل (كأذونات الخزانة الامريكية) ويســتبعد منها الأوراق المالية غير المدرجة للتداول العام إلا إذا كانت سائلة

(1) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2008، ص113.

المقدمة:

إنطلاقًا من حرص دائرة الإحصـــاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي على تعزيز ســـياســـة الإفصـــاح والشفافية، التي تهدف إلى خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من اجل تحديد مجالات إحتياجات السياسة الاقتصادية، فقد تضمن التقرير قسمين أساسيين، يعرض القسم الأول أداء المكونات الرئيسية للحساب الجاري، فيما يستعرض القسم الثاني أهم التطورات الحاصلة في الحسابين الرأسمالي والمالي والأســـباب الرئيســـة لعدم التوازن بين جانب عمليات (فوق الخط) المتمثلة في الحســـابين الجاري والرأسـمالي وجانب (عمليات تحت الخط) المتمثلة في الحسـاب المالي ليتم تضـمين هذا الفرق في فقرة صـافي السهو والخطأ التي تحدد إشارتها حجم الخلل في الجوانب الدائنة والمدينة من تلك العمليات.

أسفرت معاملات الاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي لعام 2023 عن فائضًا في ميزان المدفوعات الكلي ليبلغ (20078.8) مليون دولار، حيث حقق الحســـاب الجاري فائضًـــا بلغ (28374.6) مليون دولار نتيجة فائض الميزان التجاري، حيث بلغ (43196.7) مليون دولار، فضـًلا عن عجز الميزان الخدمي ليسجل (16524.0) مليون دولار نتيجة لعجز خدمات الســـفر والنقل والتأمين، وتحقيق حســـاب الدخل الأولي فائضًـــا بلغت قيمته (973.3) مليون دولار بسـبب تحقيق دخل الاسـتثمار فائضًـا بلغت قيمته (902.0) مليون دولار ، فيما حقَّق الدخل الثانوي فائضًا بقيمة (728.6) مليون دولار، نتيجة زيادة المقبوضات بقيمة (614.6) مليون دولار.

من جهة أخرى فقد أسـفرت المعاملات الرأسـمالية لعام 2023 عن صـافي تدفق إلى الداخل بلغ (41.2) مليون دولار، كما حقق الحساب المالي فائضًا بلغت قيمته (25988.3) مليون دولار، حيث ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة التغيرات التي طرأت على كلٍ من الاصول والخصوم المالية الخارجية.

ولتحقيق التوازن لابد أن يتحقق التسـاوي من الناحية النظرية بين كلٍ من (الحسـابين الجاري والراسـمالي) وبين (الحســاب المالي) والذي يكشــف عدم التســاوي بينهما مجموعة الاختلالات التي تنشــأ من الناحية العملية نتيجة لقصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات ويسمى هذا الاختلال (صافي فقرة السهو والخطأ) التي تظهر في ميزان المدفوعات نتيجة عدم تسـجيل قيم القيود المدينة في الحسـابين الجاري والرأسـمالي بصـورة دقيقة ، والتي تشـــمل في جزء كبير منها عدم دقة بيانات جانب الاســـتيرادات الســـلعية والخدمية ، مما يتطلب إجراء مراجعات دورية وبصورة مستمرة وذلك لإهمية تلك البيانات في تقليل هذه الفقرة.

1- الحساب الجاري:

هناك شقين مهمين لابد من بيانهما في هذا الحساب :

الشـق الأول: يشـهد الحسـاب الجاري عجزًا حين يتجاوز اسـتهلاك الدولة إنتاجها، وفقًا للعلاقة المهمة بين الحسـاب الجاري للدولة وبين حسـابيها الرأسـمالي والمالي، حيث يتضـمن الحسـاب الجاري التجارة الدولية وصـافي الدخل على الاسـتثمارات، والمدفوعات المباشـرة فيما يصـف الحسـاب المالي التغيّر في الملكية الدولية للأصـول، ويشـمل الحسـاب الرأسـمالي جميع المعاملات المالية الأخرى، التي لا تؤثر على الإنتاج الاقتصـادي للدولة، وهذه العلاقة موضـحة فيما يطلق عليها "معادلة الهوية التجارية" والتي تنص "إذا كانت الدولة تدير عجزًا في حسابها الجاري فيجب عليها موازنة هذا العجز بتدفقات مساوية في الحساب المالي"، ويُعَدُ عجز الحساب الجاري مستدامًا ما دام هناك مقرضون دوليون لديهم استعداد لتمويل هذا العجز، ولكن إذا تعثر تدفق الأموال إلى داخل الاقتصـاد فغالبًا ماتتدهور قيمة العملة ويعاني الاقتصـاد من إضـطرابات مفاجئة ، لذا يتم التركيز على الحساب الجاري الذي يشكل الجزء الأكبر والأهم في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بمؤشـرات الحسـابات القومية يالمُتمثّلة بالإنتاج والدخل القومي والتي يمنح نموهما صـورة إجمالية لإتجاه ومستوى النمو الاقتصادي .

الشـق الثاني: إن الفائض الذي يحققه الحسـاب الجاري لا يقل خطورة عن العجز، ففائض الإنتاج المحلي يظهر في الحساب الجاري حين يتجاوز إنتاج الدولة استهلاكها أو حينما ترتفع معدلات الإدخار بالمقارنة مع معدلات الاستثمار، وبما أنَّ بعض الدول لا تستهلك كل إنتاجها الذي قد يكون (سلعة أولية) كما هو الحال في الدول الريعية فهي تكون بحاجة دائمة إلى من يشتري هذا الفائض، وعلى هذا الأساس تقوم الدول التي تدير فوائض في حسـاباتها الجارية بإقراض مدخراتها العينية إلى بقية دول العالم ليصـبح لديها القدرة لشـراء الفائض من إنتاج الدول المقرضة.

سجَّل الحساب الجاري لعام 2023 فائضًا ما قيمته (28374.6) مليون دولار، ويُعزى هذا إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري .

1-1 الميزان التجاري: سـجَّل الميزان التجاري لعام 2023 فائضًـا مقداره (43196.7) مليون دولار ويُعزى هذا الفائض إلى:

1-1-1 الصادرات السلعية: سجَّلت الصادرات السلعية لعام 2023 مبلغاً مقداره (99149.2) مليون دولار، حيث شـكَّلت صـادرات النفط الخام ما قيمته (94488.5) مليون دولار وبنسـبة بلغت (95.3%) من إجمالي الصـادرات السـلعية ، بضـمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشـركات النفطية الاجنبية بقيمة (13388.2) مليون دولار، أمّا بالنسـبة للصـادرات من المنتجات النفطية فقد بلغت قيمتها (4232.7) مليون دولار بما نسبته 4.3% من إجمالي الصـادرات الكلية ، بينما شـكَّلت الصـادرات السـلعية الأخرى نسـبة ضـئيلة بلغت 0.4% من إجمالي الصـادرات السـلعية وتركز الجزء الاكبر منها في (التجهيزات

الصـناعية وبعض الأغذية والمشـروبات الأولية المعدة للإسـتهلاك العائلي) ، والشـكل رقم (1) يوضـح التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية في العراق لعام 2023.

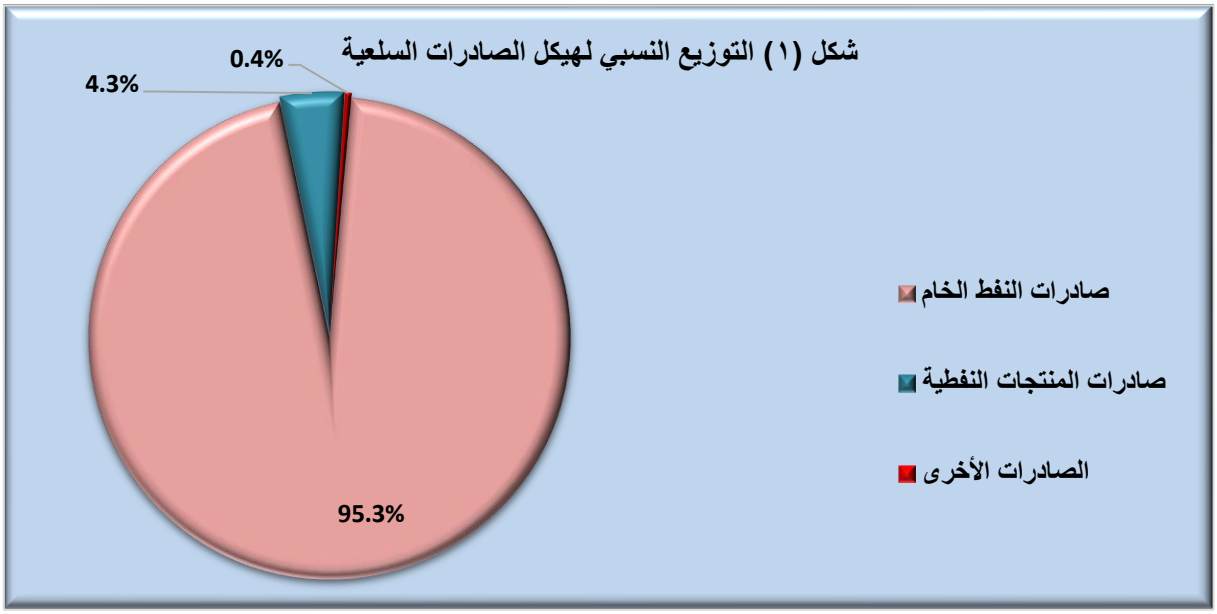

2-1-1 الاستيرادات السلعية: سجَّلت الاستيرادات السلعية الكلية لعام 2023 مبلغاً مقداره (65826.4) مليون دولار على أساس سيف و(55952.5) مليون دولار على أساس فوب، (تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف الى فوب)، أهم مكونات الاستيرادات على أساس فوب كالآتي:

- **الاسـتيرادات الاسـتهلاكية** : شـكَّلت هذه الاسـتيرادات لعام 2023 مسـاهمة نسـبية بلغت (30.7%) من إجمالي الاسـتيرادات السـلعية الكلية على أسـاس فوب وبقيمة (17180.9) مليون دولار ، تمثل جزء منها بالاستيرادات الخاصة بمفردات البطاقة التموينية واستيرادات الأدوية واستيرادات الطاقة الكهربائية.

- **الاسـتيرادات الرأسـمالية** : شـكَّلت هذه الاسـتيرادات لعام 2023 نسـبة بلغت (58.4%) من إجمالي الاسـتيرادات السـلعية الكلية وبقيمة (32702.1) مليون دولار ، وقد تضـمن جزء منها اسـتيرادات قطاع الكهرباء و الاستيرادات التي تخص الأجهزة الأمنية.

- **شـكَّلت اسـتيرادات الحكومة من المنتجات النفطية** لعام 2023 مسـاهمة نسـبية بلغت (10%) من إجمالي الاستيرادات السلعية الكلية وبقيمة (5569.8) مليون دولار.

- **أمّا الاسـتيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة** فقد شـكَّلت لعام 2023 مسـاهمة ضـئيلة بلغت (0.9%) من إجمالي الاسـتيرادات السـلعية الكلية وبقيمة (499.7) مليون دولار ، والشـكل (2) يوضـح النوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية، والشكل رقم (2) يوضح التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية.

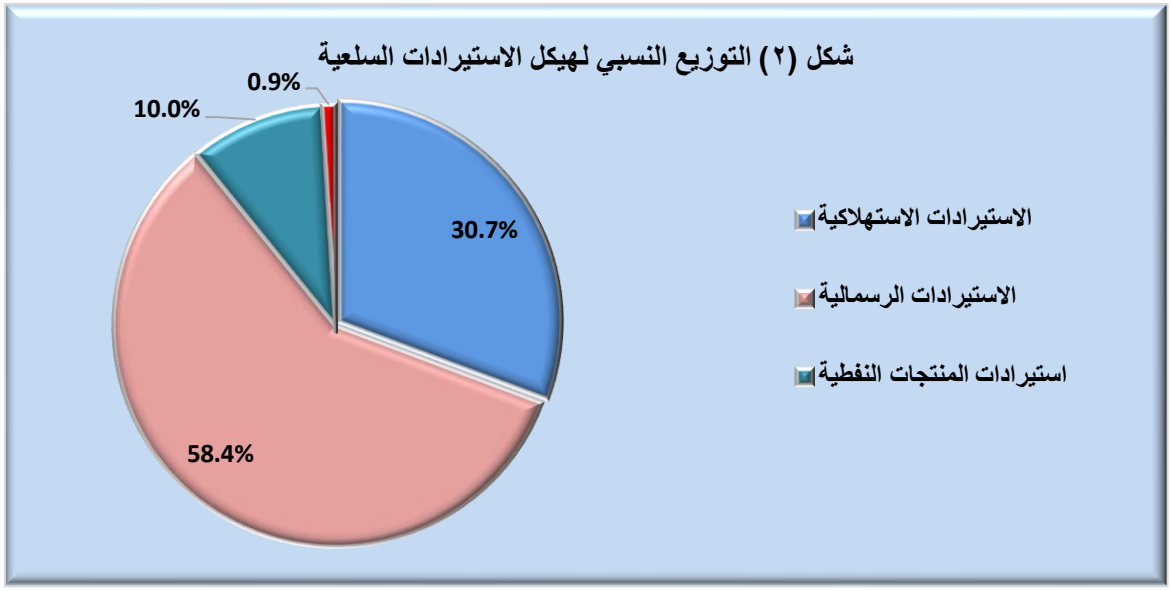

2-1 ميزان الخدمات: سجَّل ميزان الخدمات لعام 2023 عجزاً بلغت قيمته (16524.0) مليون دولار ، وفيما يأتي توضيح مفصل لميزان الخدمات:-

1-2-1 صـــادرات الخدمات: بلغت صـــادرات الخدمات لعام 2023 ما قيمته (8702.7) مليون دولار، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى خدمات السفر حيث شكَّلت نسبة مساهمة (52.5%) من إجمالي صادرات الخدمات، كما سجَّلت خدمات الأعمال الأخرى نسبة مساهمة بلغت (18.6%) من إجمالي صادرات الخدمات ، فيما حققت خدمات الانشاءات نسبة مساهمة (14.0%) من إجمالي صادرات الخدمات، في حين شكلت صادرات الخدمات الاخرى نسبة مساهمة (14.9%) ، والشكل رقم (3) يوضح التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية.

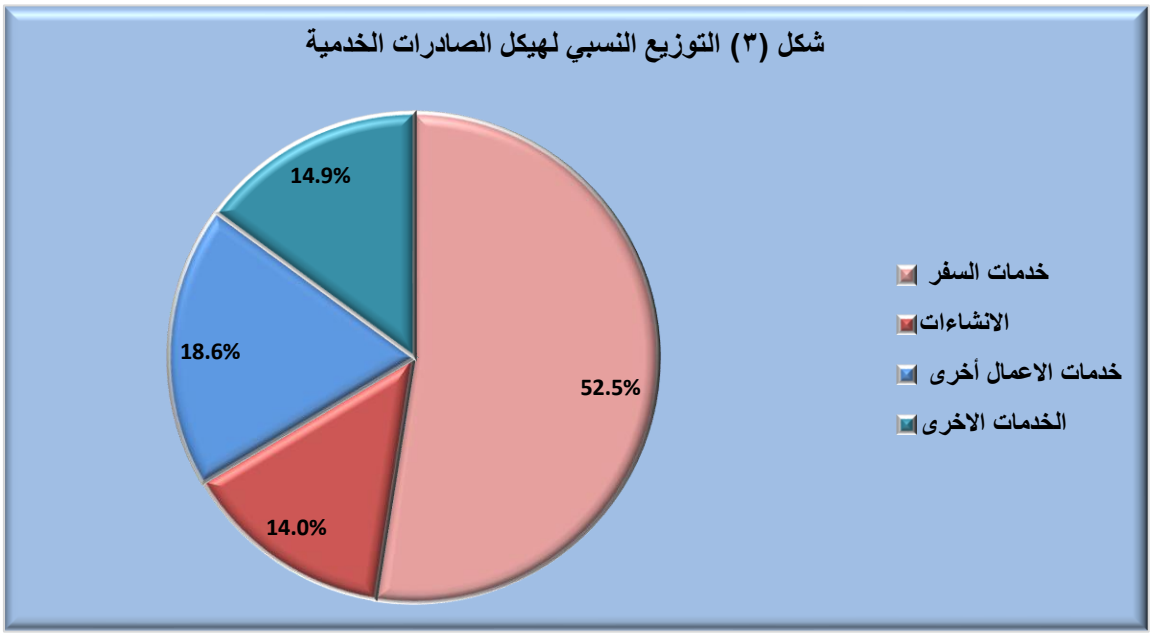

2-2-1 اســتيرادات الخدمات: بلغ جانب الاســتيرادات الخدمية لعام 2023 ما قيمته (25226.7) مليون دولار، فقد أحتلت خدمات الســفر المرتبة الأولى وبمســاهمة بلغت (41.9%)، واحتلت خدمات النقل المرتبة الثانية وبمســاهمة بلغت (30.3%)، كما احتلت خدمات التأمين المرتبة الثالثة وبمســاهمة بلغت (10.6%)، وبلغت المساهمة النسبية للخدمات المالية (5.8%) وسـجَّلت خدمات الاتصـالات السـلكية واللاسـلكية مساهمة نسبية بلغت (5.5%) ، فيما لم تسـجَّل باقي الخدمات سوى (5.9%) من إجمالي الاستيرادات الخدمية، وكما موضح في الشكل رقم (4) .

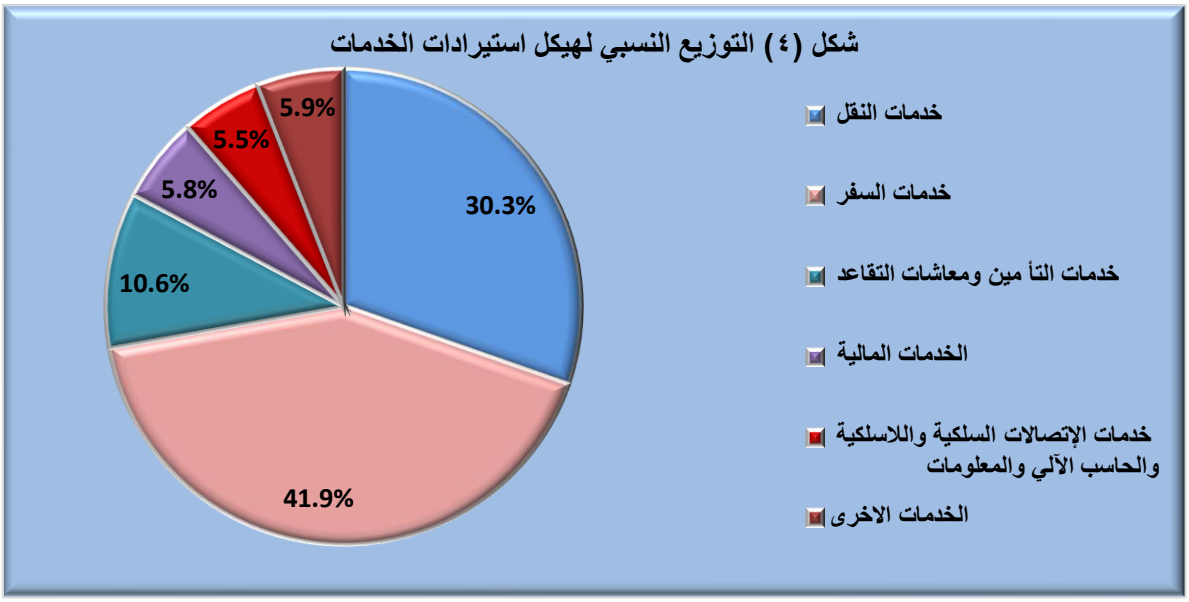

3-1 ميزان السلع والخدمات :

سـجَّل ميزان السـلع والخدمات لعام 2023 فائضـاً بلغت قيمته (26672.7) مليون دولار ، ويُعزى هذا الفائض إلى تحقيق صــافي صــادرات الســلع والخدمات فائضًــا ، وفيما يلي تحليل لتطورات صــادرات واستيرادات السلع والخدمات:

1-3-1 صادرات السلع والخدمات :

سجَّل إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية فائضاً بلغت قيمته (107851.9) مليون دولار ، حيث شكَّلت صادرات العراق السلعية نسبة (91.9%) من إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية، فيما شكَّلت الصادرات من الخدمات نسبة (8.1%) من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية.

بلغت المساهمة النسبية لصادرات العراق من (النفط الخام والمنتجات النفطية) لعام 2023 نسبة (91.5%) من إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية ، فيما بلغت المساهمة النسبية للصادرات الخدمية والصادرات الأخرى نسبة (8.1%) و (0.4%) على التوالي، وكما موضح في الشكل رقم (5).

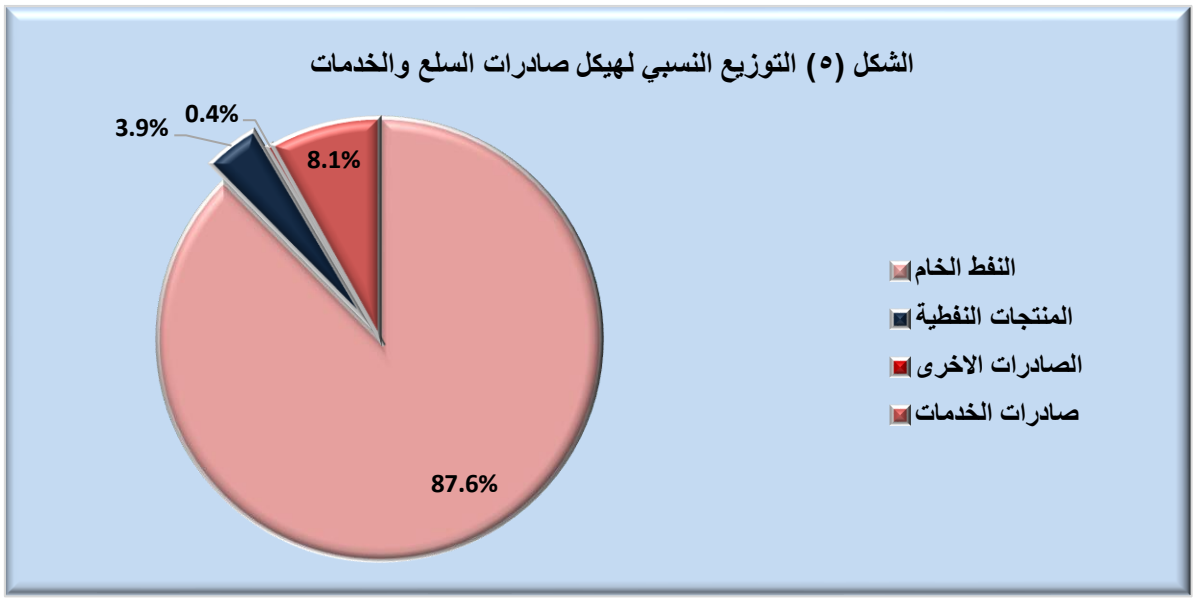

2-1-3 استيرادات السلع والخدمات : سجَّل إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية لعام 2023 قيمة بلغت (81179.2) مليون دولار،حيث شكَّلت استيرادات العراق من المنتجات النفطية نسبة (6.8%) من إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية، فيما شكَّلت الاستيرادات السلعية (عدا المنتجات النفطية) والاستيرادات الخدمية نسبة مساهمة (62.1%) و (31.1%) من إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية وعلى التوالي، وكما موضح أدناه في الشكل رقم (6).

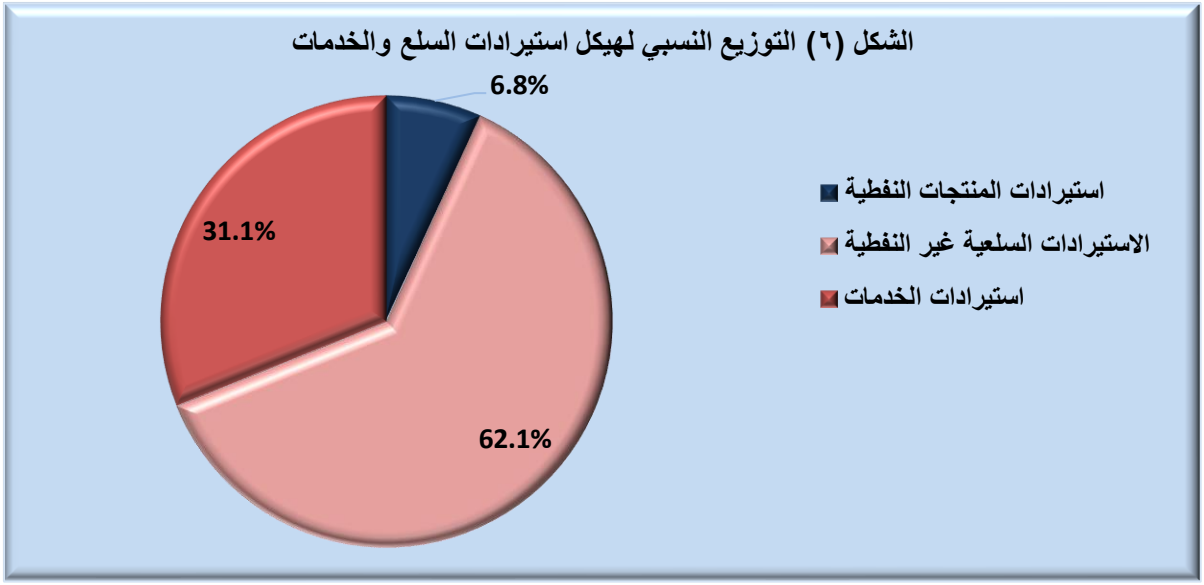

4-1 حساب الدخل الأولي:

سجَّل هذا الحساب لعام 2023 فائضًا مقداره (973.3) مليون دولار ، وفيما يلي تفصيلًا لهذا الحساب :

- **تعويضات العاملين** تُمثِّل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة حيث حقق صافي تعويضات العاملين خلال عام 2023 فائضاً بلـغ (71.3) مليون دولار وبنسبة مساهمة (7.3%) .
- **دخل الاستثمار** حقق صافي حساب دخل الاستثمار فائضاً بلغ (902.0) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (92.7%) نتيجة لزيادة المقبوضات والتي تتمثل بفوائد الاستثمارات لكل من البنك المركزي ووزارة المالية.
- **الاستثمار المباشر:** سجَّل صافي دخل الاستثمار المباشر لعام 2023 عجزًا مقداره (2935.5) مليون دولار نتيجة زيادة المدفوعات والمُتمثّلة بتحويلات ارباح الشـركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق إلى الخارج بنسبة (80%) ، فضلًا عن زيادة التدفقات الأخرى وبالمُتمثّلة بأرباح الشركات غير النفطية إلى الخارج وبنسبة (20.0%).
- **استثمار الحافظة:** سجَّل صافي استثمارات الحافظة لعام 2023 عجزًا بلغت قيمته (22.3) مليون دولار، نتيجة زيادة مدفوعات فوائد قروض الحكومة وفوائد سندات الديون الخارجية للحكومة.
- **الاستثمارات الأخرى:** سجَّلت الاستثمارات الأخرى (التي تشمل الدخل من حصص الملكية والفوائد) فائضًـا بلغت قيمته (21.1) مليون دولار ، ويُعزى ذلك إلى الفائض الحاصـل في جانب المقبوضـات نتيجة ارتفاع الفوائد المتحققة عن الاستثمار الليلي لوزارة المالية.
- **الأصـول الاحتياطية:** سـجَّل صـافي التدفقات المتولدة من فوائد الاصـول الاحتياطية في الخارج فائضًـا بلغت قيمته (3832.0) مليون دولار ويُعزى هذا الفائض في التدفقات بالدرجة الأساس إلى ارتفاع فوائد الودائع بالعملات الاجنبية وفوائد أذونات الخزائن الاجنبية فضـلًا عن ارتفاع فوائد الاسـتثمار الاوربي للبنوك الخارجية.
- **الدخل الأولي الآخر:** حقق هذا الحساب فائضًا بلغت قيمته (6.7) مليون دولار لعام 2023 ،ويُعزى ذلك إلى ارتفاع مقبوضات القطاع الخاص الريعية إلى الداخل، والشكل رقم (7) يوضح حساب الدخل الاولي.

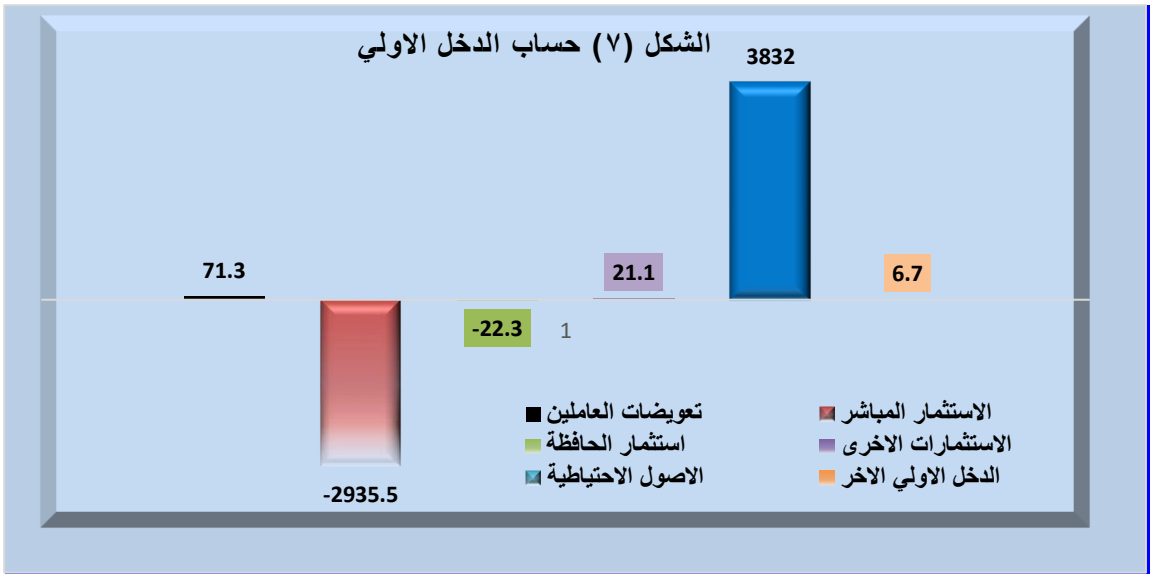

5-1 حساب الدخل الثانوي:

سجَّل صافي حساب الدخل الثانوي لعام 2023 فائضًا قدره (728.6) مليون دولار وفيما يلي مكونات الحساب وكما موضح أدناه في الشكل رقم (8):-

1-5-1 التحويلات الرسمية (التي تشمل تحويلات الحكومة) سجَّل صافي التحويلات الرسمية فائضًا بلغ (551.5) مليون دولار بعد تحقيق صافي التحويلات الجارية إلى الداخل المرتبطة بالتعاون الدولي مبلغًا قدره (562.0) مليون دولار.

2-5-1 التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والأُسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح

سجَّلت صافي هذه التحويلات لعام 2023 فائضًا قدره (177.1) مليون دولار بعد تحقيق مقبوضات التحويلات الشخصية التي بضمنها تحويلات العراقيين العاملين لأكثر من سنة مبلغًا قدره (1071.2) مليون دولار. والشكل رقم (8) يوضح حساب الدخل الثانوي.

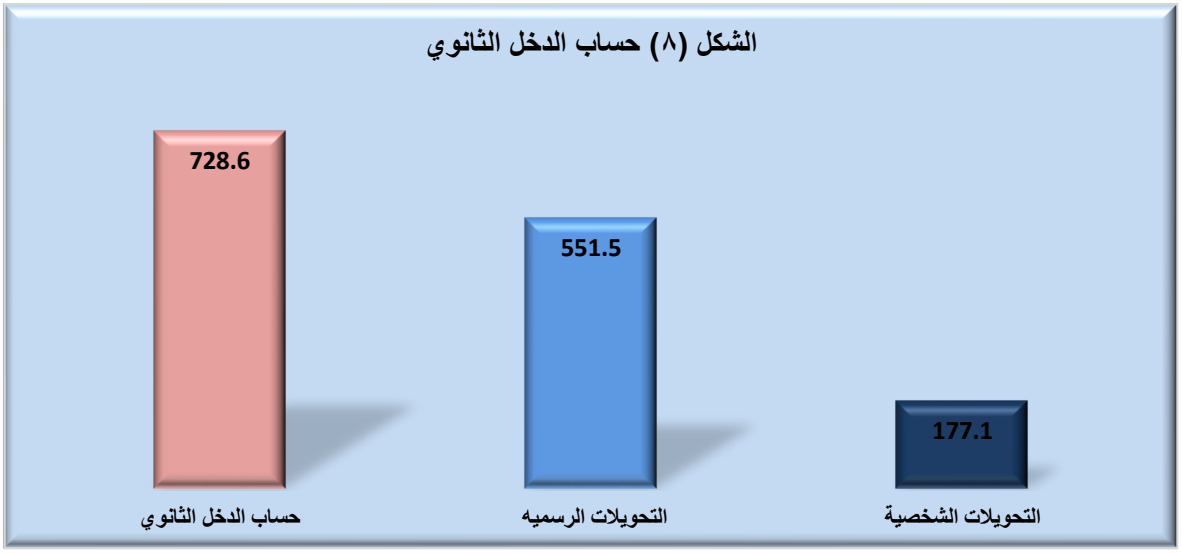

2- الحساب الرأسمالي:

سجَّل صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2023 عجزاً مقداره (41.2) مليون دولار. ويمُثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الاصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

3- الحساب المالي:

بلغ صافي تدفقات الحساب المالي خلال عام 2023 مبلغاً مقداره (25988.3) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كلٍ من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضًا لمكونات هذا الحساب: -

1-3 صافي الاستثمار المباشر: حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2023 فائضًا مقداره (5649.7) مليون دولار، بنسبة مساهمة بلغت (21.7%) نتيجة الزيادة في الاصول المالية الخارجية بقيمة (286.2) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (5363.5) مليون دولار عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق والتي تُعد خصوم مالية على العراق .

وتشير بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنَّ المساهمة النسبية للتدفقات الخارجة من العراق بلغت (5.1%) أمّا المساهمة النسبية للتدفقات الداخلة الى العراق فقد بلغت (94.9%) من قيمة صافي الاستثمار المباشر.

2-3 استثمار الحافظة : سجَّلت تدفقات استثمار الحافظة لعام 2023 ما قيمته (243.1) مليون دولار ، إذ سجَّل جانب الموجودات عجزًا بلغت قيمته (111.3) مليون دولار، متمثلًا بصافي استثمارات الحكومة العامة المستثمرة والمسددة، في حين سجَّل صافي استثمارات القطاعات الأخرى فائضًا بلغت قيمته (12.5) مليون دولار. أمّا جانب المطلوبات فقد سجَّلت لعام 2023 قيمة سالبة بلغت (354.4) مليون دولار، حيث بلغت

تسديدات الحكومة العامة إلى صندوق النقد الدولي (348.3) مليون دولار والتي تمثل تسديدات سندات الدين ، فيما بلغت استثمارات القطاع الخاص لعام 2023 عجزًا بلغت قيمته (6.1) مليون دولار متمثلة بإستثمارات سوق العراق للأوراق المالية، وكما موضح في الشكل رقم (9).

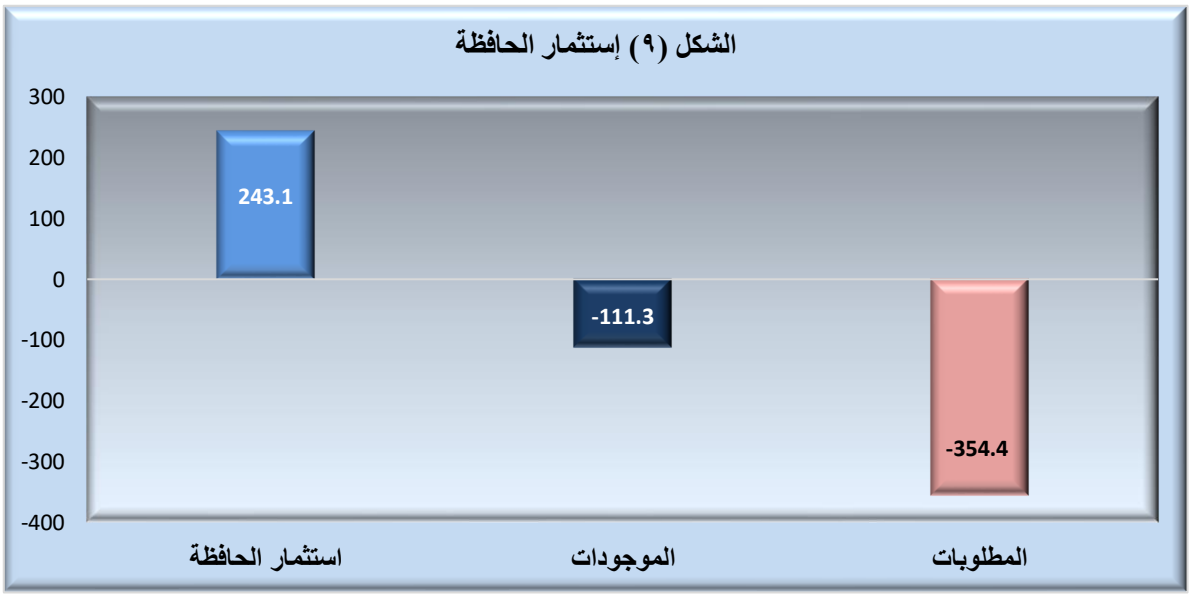

3-3 الاستثمارات الأخرى: سجَّلت تدفقات هذا النوع من الاستثمارات لعام 2023 فائضًا بلغ (16.7) مليون دولار، ويُعزى هذا إلى الفائض في صافي الاستثمار الرسمي وصافي الودائع المقيمين في الخارج ، وكما يأتي:

1-3-3 صافي الاستثمار الرسمي: سجَّل صافي الاستثمار خلال عام 2023 فائضًا بلغت قيمته (3661.2) مليون دولار، ويُعزى هذا الفائض إلى:

- **جانب المطلوبات للاستثمار الرسمي** حيث سجَّلت ما مقداره (-5903.6) مليون دولار الذي يمثل انخفاضًا لمطلوباتنا الخارجية والتي تضمنت (الالتزامّات على الحكومة وتسديدات القروض والمسحوب من القروض) بنسب مساهمة (28.1% ، 58.9% ، 13%) على التوالي.
- **أمّا جانب الموجودات للاستثمار الرسمي** سجَّل هذا الجانب عجزًا مقداره (2242.4) مليون دولار ويُعزى ذلك الى إنخفاض الرصيد المتاح للحكومة.

2-3-3 صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى: سجَّل صافي الاستثمار للقطاع الخاص لعام 2023 عجزًا مقداره (3970.0) مليون دولار ، بعد ان سجَّل جانب الموجودات ما قيمته (-3961.7) مليون دولار وبالمقابل سجَّل جانب المطلوبات ما قيمته (8.3) مليون دولار.

3-3-3 سجَّل صافي ودائع القطاع الخاص في الخارج لعام 2023 زيادة في قيمة ودائع المقيمين في الخارج بقيمة (325.5) مليون دولار، والشكل رقم (10) يوضح فقرة الاستثمارات الاخرى.

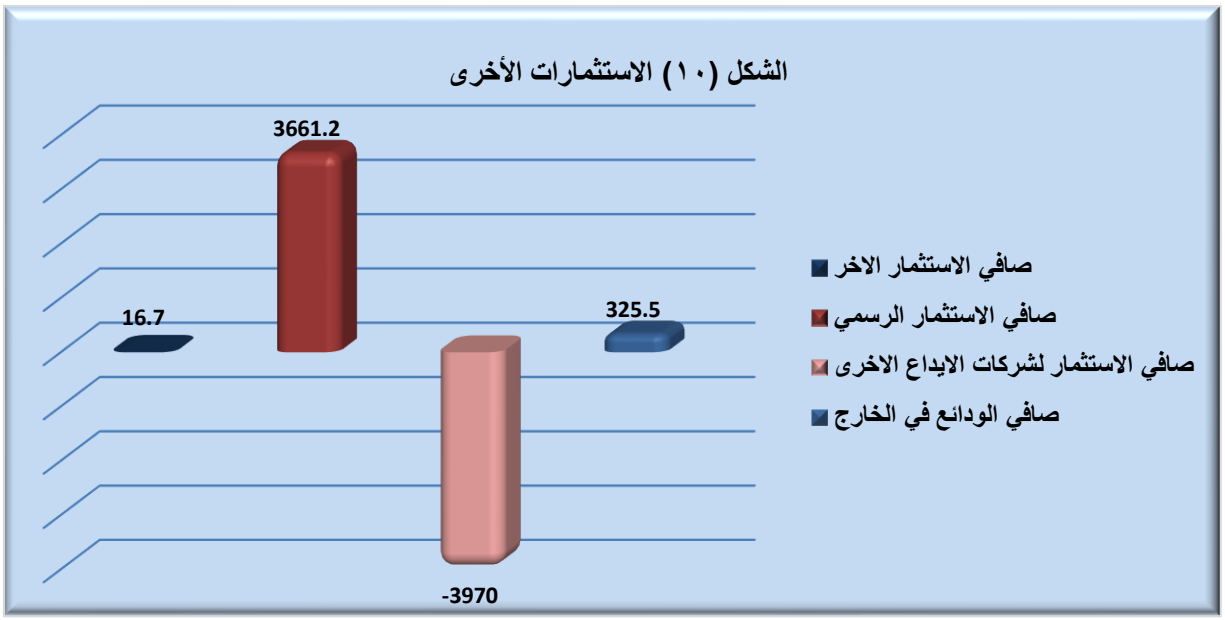

4-3 الأصول الأحتياطية:

سـجَّل جانب الأصـول الاحتياطية خلال عام 2023 فائضًـا مقداره (20078.8) مليون دولار ويُعزى هذا الفائض إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الاحتياطية وكما يأتي:

3-4-1حقوق السحب الخاصة: سجَّلت حقوق السحب الخاصة لعام 2023 فائضًا مقداره (105.1) مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى فروقات التقييم الدولي لقيمة تلك الحقوق .

3-4-2 الذهب النقدي: لم يشهد رصيد الذهب النقدي في جانب الأصول الاحتياطية لعام 2023 أي تغيير يُذكر.

3-4-3 وضع الاحتياطي لدى الصندوق: لم يشهد وضع احتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي أي تغييرات تُذكر.

3-4-4 الموجودات الأجنبية: سـجَّل هذا النوع من الأصـول الاحتياطية خلال عام 2023 تدفقات موجبة بلغت قيمتها (19973.7) مليون دولار ، ويُعزى هذا الفائض الملحوظ إلى التغيرات الحاصـلة في مكونات الموجودات الأجنبية وكما يأتي:

- **العملة والودائع:** والتي سجَّلت في عام 2023 فائضًا بلغت قيمته (18833.3) مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع جانب العملة والودائع لدى البنوك الخارجية ليبلغ (13778.7) مليون دولار وبنسبة (73.2%)، وارتفاع العملة والودائع لدى السلطات النقدية لتبلغ (5054.6) مليون دولار وبنسبة (26.8%) بسبب الارتفاع الحاصل في فقرتي الأستثمار الليلي لدى البنوك الخارجية والحسابات الجارية لدى البنوك الخارجية.

- **الأوراق المالية:**. سـجَّلت الأوراق المالية خلال عام 2023 ما قيمته (1140.4) مليون دولار ، والمُتمثّلة بالمشتقات المالية الخاصة بأدوات السوق النقدية والتي تشمل في جزء منها الاستثمارات الخاصة ببنك التسويات الدولية والاستثمار بودائع وأذونات صندوق النقد الدولي، وسندات اليوروكلير وغيرها من المشتقات المالية القابلة للتداول الدولي ، وقد ساهمت الأوراق المالية بنسبة (5.7%) من تدفقات الموجودات الأجنبية ، والشكل رقم (11) يوضح جانب الأصول الاحتياطية.

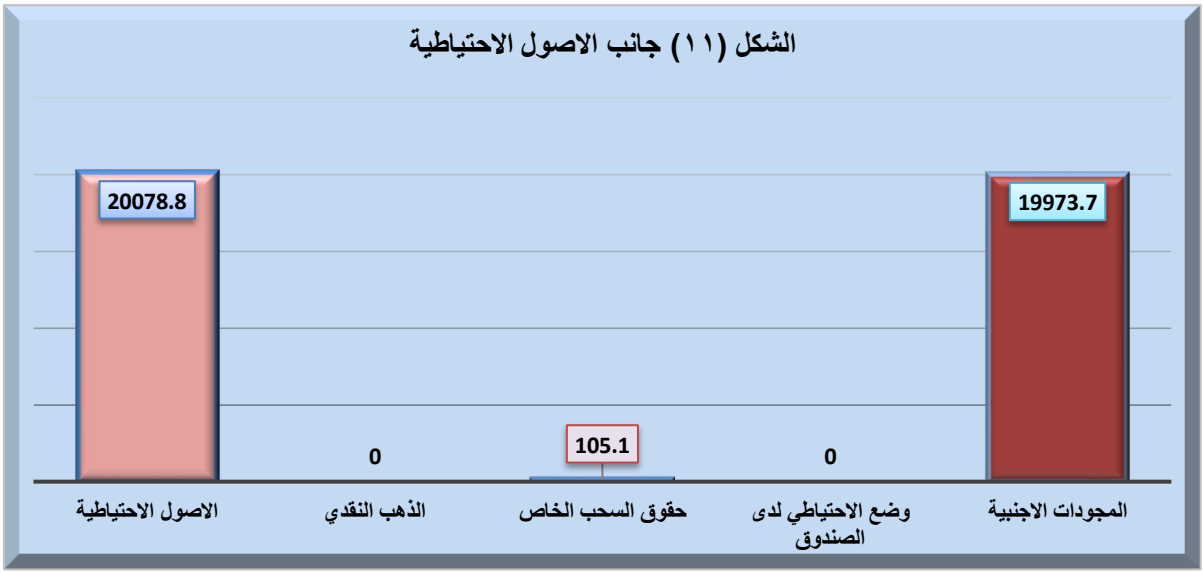

4- صافي فقرة السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن المبدئي في حسابات ميزان المدفوعات ، إلَّا إنهُ من الناحية العملية هناك اختلالات تنشأ نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويُطلق على هذا الاختلال بـ(صافي السهو والخطأ)، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات ، حيث يتم اشتقاق هذه الفقرة كقيمة باقية على أساس قيمة صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، كذلك يمكن اشتقاق هذه الفقرة بطريقة أخرى من المعادلة الآتية :

صافي فقرة السهو والخطأ = صافي الحساب المالي - (صافي الحساب الجاري + صافي الحساب الرأسمالي)

ا- تشير القيمة الموجبة لصافي فقرة السهو والخطأ إلى الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

ب – و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

ج – و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.

د – و/ أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.
(وتنعكس هذه الاتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة).

أظهر ميزان المدفوعات العراقي لعام 2023، صافي فقرة السهو والخطأ بإشارة سالبة محققة قيمة(-2345.1) مليون دولار ، ويُعزى هذا إلى الفقرتين (أ، د) أعلاه والتي تعني ارتفاع جانب القيود الدائنة في الحساب الجاري والارتفاع في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي ،والشكل رقم (12) يوضح فقرة صافي السهو والخطأ.

جدول يمثل
الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسة لميزان المدفوعات

	2023		
	دائن	مدين	صافي
الحساب الجاري	114217.4	85842.8	28374.6
الحساب الرأسمالي	0.2	41.4	-41.2
الحساب المالي	14375.1	-11613.2	25988.3
صافي السهو والخطأ			-2345.1

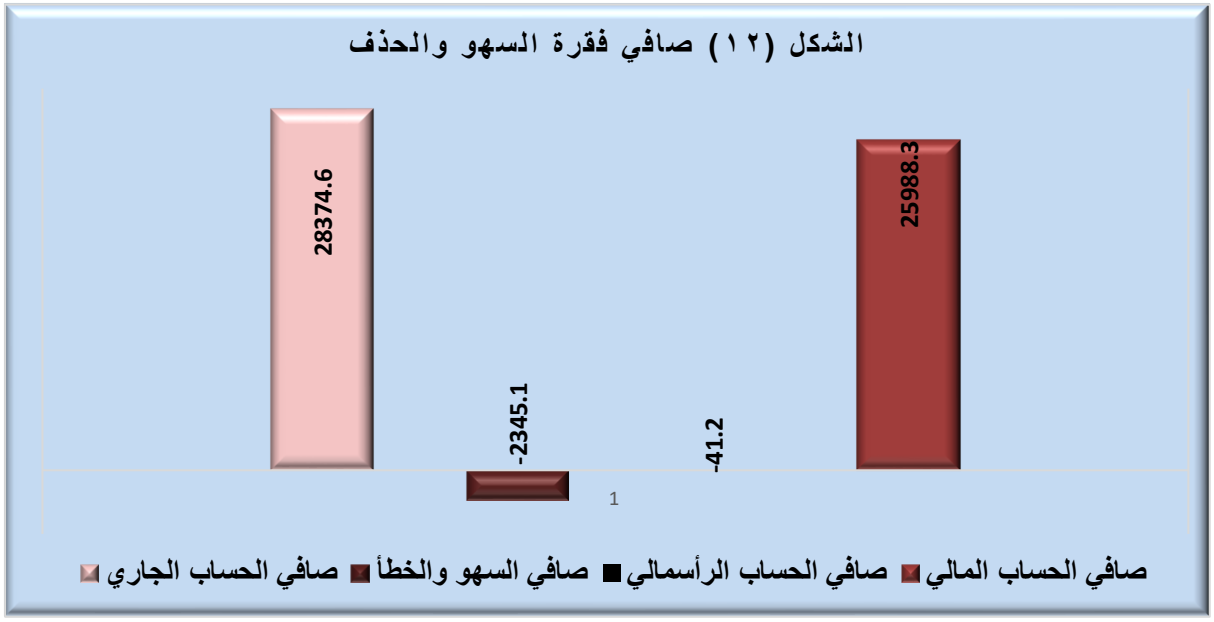

قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية